مجلة ريادة النمو

تأثير خصائص مجلس الادارة على الافصاح عن الامن السيبراني: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية

م. م. زياد خلف عبدالله

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة، المتمثلة في الحجم والاستقلالية والتنوع ووجود اللجان المتخصصة، في مستوى الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عينة قصدية مكونة من (10) شركات تنتمي إلى قطاعات متعددة هي: المصرفي والصناعي والتأمين والاتصالات، وتم تحليل (70) تقريراً سنوياً خلال المدة (2019–2025).

وقد تم قياس خصائص مجلس الإدارة بالاعتماد على تحليل محتوى التقارير السنوية، في حين جرى بناء مؤشر خاص بالإفصاح عن الأمن السيبراني مكون من (25) بنداً مستنداً إلى الأدبيات ذات الصلة والمعايير الدولية والإطار التنظيمي المعتمد في البيئة العراقية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي لخصائص مجلس الإدارة في تعزيز مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني، حيث برزت خاصية تنوع المجلس، ولا سيما وجود خبراء في تكنولوجيا المعلومات، كأكثر العوامل تأثيراً في رفع مستوى الإفصاح.

كما بينت النتائج أن استقلالية مجلس الإدارة ووجود اللجان المتخصصة يسهمان بشكل واضح في تعزيز الشفافية وتحسين جودة الإفصاح عن المخاطر السيبرانية. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز متطلبات الإفصاح الإلزامي عن الأمن السيبراني من قبل الجهات الرقابية، إلى جانب دعم استقلالية مجالس الإدارة، واستقطاب الخبرات التقنية، وتفعيل اللجان المتخصصة في إدارة المخاطر والأمن السيبراني، بما يسهم في رفع مستوى الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: خصائص مجلس الإدارة، الإفصاح عن الأمن السيبراني، حوكمة الشركات، حجم المجلس، استقلالية المجلس.

انتساب الباحث

قسم التدقيق والرقابة الداخلية/ جامعة الفلوجة

zeyad.khalaf@uofallujah.edu.iq

Affiliation of Authors

Department of Internal Audit and Control/ University of Fallujah

The impact of board characteristics on cybersecurity disclosure: An applied study in the Iraq Stock Exchange

Zeyad Khalaf Abdullah

Abstract

This study aimed to analyze the impact of the characteristics of the board of directors, represented by size, independence, diversity, and the presence of specialized committees, on the level of disclosure of

cybersecurity risks in Iraqi companies listed on the Iraqi Stock Exchange. The study adopted the descriptive analytical approach, through a purposive sample consisting of (10) companies belonging to multiple sectors: banking, industrial, insurance, and communications. (70) annual reports were analyzed during the period (2019-2025.
The characteristics of the Board of Directors were measured based on content analysis of annual reports, while an index for cybersecurity disclosure was constructed consisting of (25) items based on relevant literature, international standards, and the regulatory framework adopted in the Iraqi environment. The results of the study showed a significant effect of the characteristics of the board of directors in enhancing the level of cybersecurity disclosure, as the diversity of the board, especially the presence of experts in information technology, emerged as the most influential factor in raising the level of disclosure.
The results also showed that the independence of the Board of Directors and the presence of specialized committees clearly contribute to enhancing transparency and improving the quality of cyber risk disclosure. Accordingly, the study recommends the necessity of strengthening the requirements for mandatory disclosure of cybersecurity by regulatory authorities, in addition to supporting the independence of boards of directors, attracting technical expertise, and activating committees specialized in risk management and cybersecurity, in a way that contributes to raising the level of transparency and enhancing investor confidence in the Iraqi Stock Exchange.
Keywords: Board characteristics, cybersecurity disclosure, corporate governance, board size, board independence.

المقدمة:

شهدت بيئة الأعمال المعاصرة تحولًا متسارعًا نحو الرقمنة والاعتماد المكثف على التقنيات الحديثة في مختلف الأنشطة التشغيلية والمالية، الأمر الذي أدى إلى بروز مخاطر جديدة، يأتي في مقدمتها مخاطر الأمن السيبراني. ولم تعد هذه المخاطر تقتصر على الجوانب التقنية فحسب، بل امتدت لتشكل تهديدًا حقيقيًا لاستمرارية الشركات، وسمعتها، واستقرارها المالي، مما جعل الإفصاح عنها ضرورة ملحّة ضمن التقارير السنوية كجزء من متطلبات الشفافية والحوكمة الرشيدة.

وفي ظل هذا التحول، برز دور حوكمة الشركات، وبشكل خاص مجلس الإدارة، كأحد العوامل الحاسمة في تعزيز جودة الإفصاح عن المخاطر غير التقليدية، ومن بينها مخاطر الأمن السيبراني. إذ يُعد مجلس الإدارة المسؤول الأول عن الإشراف الاستراتيجي على إدارة المخاطر، وضمان توفر نظم رقابية فعّالة، إضافة إلى توجيه سياسات الإفصاح بما يحقق التوازن بين الشفافية وحماية المصالح الاستراتيجية لوحدة الاقتصادية. وتؤثر خصائص مجلس الإدارة، مثل الحجم، والاستقلالية، وتنوع الخبرات، ووجود اللجان المتخصصة، بشكل مباشر في قدرته على استيعاب المخاطر التقنية والإفصاح عنها بشكل مناسب.

وفي البيئة العراقية، ومع التطور التدريجي في متطلبات الحوكمة والإفصاح داخل سوق العراق للأوراق المالية، بدأت الشركات تواجه ضغوطًا متزايدة لتعزيز مستوى الإفصاح عن المخاطر، بما في ذلك مخاطر الأمن السيبراني. إلا أن الواقع العملي يشير إلى وجود تفاوت ملحوظ بين الشركات في مستوى هذا الإفصاح، سواء من

حيث الكم أو الجودة، وهو ما يعكس اختلافات في هياكل الحوكمة ومدى نضج الممارسات الإدارية والتقنية داخل هذه الشركات.

وانطلاقًا من ذلك، تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات العراقية المدرجة، من خلال تحليل تطبيقي يستند إلى بيانات فعلية وتقارير سنوية لعدد من الشركات في قطاعات مختلفة. ويسعى البحث إلى قياس مدى تأثير كل من حجم المجلس، واستقلاليته، وتنوعه، ووجود اللجان المتخصصة في تعزيز شفافية الإفصاح عن المخاطر السيبرانية، بما يسهم في تفسير التباين القائم بين الشركات.

كما يهدف هذا البحث إلى تقديم إطار تحليلي يربط بين الحوكمة والإفصاح في سياق المخاطر الرقمية، بما يدعم متخذي القرار والجهات الرقابية في تطوير سياسات أكثر فاعلية لتعزيز الشفافية، وتحسين جودة التقارير، ورفع مستوى ثقة المستثمرين في السوق المالي العراقي. ويُعد هذا الموضوع من القضايا الحديثة التي تكتسب أهمية متزايدة في ظل التحول الرقمي، مما يجعل البحث مساهمة علمية وتطبيقية في مجال المحاسبة والحوكمة وإدارة المخاطر.

أولاً: منهجية البحث

1) مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تزايد أهمية الإفصاح عن الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده القطاع المالي وغير المالي في العراق، مقابل وجود تفاوت واضح في مستوى هذا الإفصاح بين الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وعلى الرغم من توجه الجهات الرقابية نحو تعزيز متطلبات الحوكمة والإفصاح، إلا أن العديد من الشركات لا تزال تختلف في مدى التزامها بالإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني من حيث السياسات المتبعة، والاستثمارات التقنية، وحوادث الاختراق، ودور مجلس الإدارة في الإشراف على هذه المخاطر.

وانطلاقاً من ذلك تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلالية، التنوع، واللجان المتخصصة) في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

2) اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً حديثاً وحيوياً يتمثل في الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، والذي أصبح يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الشركات في ظل الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية. وتتمثل أهمية البحث في الجوانب الآتية:

1. يساهم البحث في إثراء الأدبيات المحاسبية والمالية من خلال توضيح العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني، وهو موضوع لا يزال في طور التطور في البيئة العراقية والعربية.
2. يوفر البحث مؤشرات تطبيقية للجهات الرقابية مثل هيأة الأوراق المالية العراقية والبنك المركزي العراقي حول مدى التزام الشركات بالإفصاح، والعوامل المؤثرة في تحسين هذا الإفصاح.

3. يساعد إدارات الشركات على فهم الدور الفعّال لمجلس الإدارة في تعزيز الشفافية وتقليل مخاطر عدم تماثل المعلومات، بما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين.
4. يساهم رفع مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في تحسين بيئة الاستثمار، وتقليل المخاطر المعلوماتية، وتعزيز استقرار سوق العراق للأوراق المالية.

3) أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. قياس مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة (2019–2025).
2. تحليل تأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات عينة الدراسة.
3. اختبار أثر استقلالية مجلس الإدارة في تعزيز مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني.
4. دراسة تأثير تنوع مجلس الإدارة، ولا سيما وجود خبراء في تكنولوجيا المعلومات، على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني.
5. بيان أثر وجود لجان متخصصة (لجنة تكنولوجيا المعلومات أو إدارة المخاطر) في رفع مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني.

4) فرضيات البحث

ان فرضيات البحث الحالي هي كالاتي:-

- الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات العراقية عينة الدراسة.
- الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات العراقية عينة الدراسة.
- الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتنوع مجلس الإدارة (وجود خبراء تكنولوجيا المعلومات) على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات العراقية عينة الدراسة.
- الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني بين الشركات التي تمتلك لجنة متخصصة لتكنولوجيا المعلومات وتلك التي لا تمتلكها.

5) متغيرات البحث

أ- المتغير المستقل: خصائص مجلس الإدارة، وتشمل أربعة أبعاد رئيسية:

- حجم مجلس الإدارة (عدد الأعضاء).
- استقلالية مجلس الإدارة (نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين).
- تنوع مجلس الإدارة (وجود أعضاء ذوي خبرة في تكنولوجيا المعلومات أو الأمن السيبراني).
- وجود لجنة متخصصة لتكنولوجيا المعلومات أو إدارة المخاطر.

ب- المتغير التابع: الإفصاح عن الأمن السيبراني، ويُقاس بمؤشر إفصاح يشمل البنود التالية:

- الإفصاح عن سياسات وإجراءات الأمن السيبراني.
- الإفصاح عن حوادث الاختراق السابقة وتأثيرها.
- الإفصاح عن الاستثمارات في الأمن السيبراني.
- الإفصاح عن دور مجلس الإدارة في الإشراف على الأمن السيبراني.
- الإفصاح عن الالتزام بمعايير الأمن السيبراني (مثل NIST، ISO 27001).

6) الدراسات السابقة

1. دراسة (مسعود & عبد الفتاح, 2024) (تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني)

يتناول تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني دراسة الكيفية التي تؤثر بها سمات المجلس، مثل حجمه، واستقلالية أعضائه، وتنوع خبراتهم، وعدد اجتماعاته، ومستوى الإلمام بالتقنيات الحديثة، على درجة الشفافية في عرض المخاطر السيبرانية في التقارير السنوية، إذ تشير المعالجة التحليلية إلى أن المجالس الأكثر استقلالًا وتنوعًا من حيث الخبرات، خاصة تلك التي تضم أعضاء لديهم خلفية تقنية أو مالية متقدمة، تميل إلى تقديم إفصاح أكثر شمولًا ووضوحًا حول المخاطر السيبرانية، نتيجة إدراكها لأهمية هذه المخاطر وتأثيرها على استمرارية الأعمال، في حين قد تعاني المجالس الكبيرة أو التي تفتقر إلى الخبرات المتخصصة من ضعف التنسيق أو محدودية الفهم، مما ينعكس سلبًا على مستوى الإفصاح، كما أن زيادة عدد الاجتماعات تعزز من فرص مناقشة القضايا السيبرانية وتضمينها ضمن التقارير، ويُفهم من ذلك أن خصائص مجلس الإدارة تمثل عاملًا حاسمًا في تحسين جودة الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، بما يدعم الشفافية ويعزز ثقة أصحاب المصلحة.

2. دراسة (سلامة and الأشقر 2025) "أثر خصائص مجلس الإدارة علي مستوى الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، من خلال التركيز على مجموعة من الخصائص الجوهرية مثل حجم المجلس، واستقلالية أعضائه، وتنوع الخبرات، وعدد الاجتماعات، ومدى امتلاك الأعضاء للمعرفة التقنية، وذلك بغرض فهم دور هذه الخصائص في تعزيز الشفافية والإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالبيئة الرقمية، وقد تم اتباع أسلوب تحليلي يعتمد على البيانات الثانوية المستخرجة من التقارير السنوية والإفصاحات الرسمية للشركات، مع توظيف نماذج إحصائية لقياس العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لعدد من خصائص مجلس الإدارة، خاصة استقلالية الأعضاء وتنوع خبراتهم التقنية، في رفع مستوى الإفصاح، في حين كان تأثير بعض الخصائص الأخرى محدودًا أو غير واضح، وبناءً على ذلك توصي الدراسة بضرورة تعزيز تمثيل الخبرات التقنية داخل مجالس الإدارة، وزيادة الاهتمام بتدريب الأعضاء على قضايا الأمن السيبراني، إلى جانب تطوير أطر تنظيمية تشجع الشركات على الإفصاح بشكل أكثر شمولًا ووضوحًا عن المخاطر السيبرانية بما يدعم ثقة المستثمرين ويحسن جودة التقارير المالية.

3. (Alsadoun & Albaz, 2025) The impact of cybersecurity risk disclosure and governance on firm value and stock return volatility

يهدف البحث إلى تحليل محددات الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية، والكشف عن تأثير هذا الإفصاح على كلٍ من قيمة الوحدة الاقتصادية وتقلب عوائد الأسهم. وقد اعتمدت الدراسة على منهج يجمع بين الأساليب النوعية والكمية لتحديد العلاقات محل الدراسة، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل التقارير المالية السنوية للشركات السعودية خلال الفترة من 2015 إلى 2022، وذلك لتقدير مستوى الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، وقيمة الوحدة الاقتصادية، وتقلب عوائد الأسهم. وأظهرت نتائج الدراسة أن حجم الوحدة الاقتصادية، وعمرها، ونسبة الرفع المالي، وربحيتها لها تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، في حين لم يكن للتدفقات النقدية الحرة تأثير معنوي على هذا الإفصاح.

كما تبين وجود علاقة غير خطية بين المصروفات التشغيلية ومستوى الإفصاح. بالإضافة إلى ذلك، وُجد أن قيمة الوحدة الاقتصادية ترتبط بشكل إيجابي ومعنوي مع الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني والعديد من خصائص الشركة، بينما توجد علاقة سلبية ومعنوية بين تقلب عوائد الأسهم ومستوى هذا الإفصاح في بيئة الأعمال السعودية.

4. (Alodat et al.,2025) Board characteristics and cybersecurity disclosure: evidence from the UK: AY Alodat et al.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني لدى الشركات المدرجة في بورصة لندن، وقد اعتمدت على أسلوب تطبيقي في جمع البيانات وتحليلها، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في خصائص مجلس الإدارة، في حين تمثل المتغير التابع في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني، وشملت الدراسة تحليل 2250 مشاهدة للشركات البريطانية خلال الفترة من 2011 إلى 2020، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مستوى الإفصاح وكلٍ من حجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضائه، وعدد الاجتماعات، بينما أظهرت نتائج تنوع الجنس داخل المجلس علاقة إيجابية لكنها غير معنوية مع مستوى الإفصاح، وتشير هذه النتائج إلى أن الوحدات الاقتصادية التي تمتلك مجالس إدارة أكبر وأكثر استقلالًا وتعقد اجتماعات بوتيرة مرتفعة تكون أكثر ميلًا لتعزيز الشفافية في الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني وتقليل عدم تماثل المعلومات مع أصحاب المصلحة، كما تحمل هذه النتائج دلالات مهمة لصناع السياسات والإدارة العليا والممارسين، حيث توصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة مجالس الإدارة بما يعزز من فعاليتها في دعم ومراقبة الإفصاح عن الأمن السيبراني، وتُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات في المملكة المتحدة التي تناولت محددات الإفصاح عن الأمن السيبراني، مما يضيف إسهامًا مهمًا للأدبيات ويساعد في فهم العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وهذا النوع من الإفصاح.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، إلا أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في عدة جوانب نظرية وتطبيقية ومنهجية.

فقد ركزت دراسة (مسعود وعبد الفتاح، 2024) ودراسة (سلامة والأشقر، 2025) على تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة في الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني في بيئات عربية أخرى، إلا أن اهتمامهما انصب بصورة رئيسية على الأسواق المالية الأكثر تطوراً نسبياً، دون التطرق إلى البيئة العراقية التي تختلف في طبيعة بنيتها التنظيمية ومستوى نضج ممارسات الحوكمة والإفصاح.

كما أن دراسة (Alodat et al., 2025) أجريت في المملكة المتحدة واعتمدت على عينة كبيرة من الشركات المدرجة في سوق مالي متقدم يتمتع بمتطلبات إفصاح وحوكمة متطورة، الأمر الذي يجعل نتائجها غير قابلة للتعميم بصورة مباشرة على الأسواق الناشئة، ومنها سوق العراق للأوراق المالية الذي ما يزال يشهد تطوراً تدريجياً في متطلبات الإفصاح عن المخاطر السيبرانية.

في حين ركزت دراسة (Alsadoun & Albaz, 2025) على محددات الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني وأثره في قيمة الشركة وتقلب عوائد الأسهم، ولم تركز بصورة مباشرة على خصائص مجلس الإدارة باعتبارها متغيراً تفسيرياً رئيسياً للإفصاح، كما أنها تناولت البيئة السعودية التي تختلف من حيث الأطر التنظيمية والرقابية عن البيئة العراقية.

وتختلف الدراسة الحالية كذلك من الناحية المنهجية، إذ اعتمدت على بناء مؤشر إفصاح خاص بالأمن السيبراني مكوّن من (25) بنداً مستنداً إلى الممارسات الدولية والضوابط التنظيمية العراقية الحديثة، مع تحليل (70) تقريراً سنوياً خلال الفترة (2019–2025)، فضلاً عن إدراج متغيرات حوكمية حديثة مثل وجود خبراء تقنية المعلومات داخل مجلس الإدارة ووجود لجان متخصصة بالأمن السيبراني أو إدارة المخاطر، وهي متغيرات لم تحظَ بالاهتمام الكافي في معظم الدراسات السابقة.

كذلك تتميز الدراسة الحالية بكونها من أوائل الدراسات التطبيقية – في حدود علم الباحث – التي تربط بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وفي ظل المتغيرات التنظيمية الحديثة المتعلقة بالحوكمة والصمود السيبراني الصادرة عن الجهات الرقابية العراقية.

الفجوة البحثية ومساهمة البحث الحالي

على الرغم من تنامي الأدبيات المتعلقة بالإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني وخصائص مجلس الإدارة، إلا أن مراجعة الدراسات السابقة أظهرت وجود عدد من الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

أ) ندرة الدراسات التطبيقية في البيئة العراقية التي تناولت الإفصاح عن الأمن السيبراني وعلاقته بخصائص مجلس الإدارة، إذ تركزت معظم الدراسات السابقة في بيئات أجنبية أو عربية أخرى مثل المملكة المتحدة والسعودية ومصر.

ب) ضعف الاهتمام بدراسة دور الخبرات التقنية داخل مجلس الإدارة، ولا سيما وجود أعضاء يمتلكون خبرة في تكنولوجيا المعلومات أو الأمن السيبراني، باعتباره أحد المحددات المؤثرة في جودة ومستوى الإفصاح.

ج) قلة الدراسات التي تناولت أثر اللجان المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات أو إدارة المخاطر على الإفصاح عن الأمن السيبراني، رغم تزايد أهمية هذه اللجان في إطار الحوكمة الحديثة.

د) غياب مؤشرات إفصاح تتلاءم مع البيئة العراقية وتأخذ بنظر الاعتبار التطورات التنظيمية الأخيرة الصادرة عن البنك المركزي العراقي وهيأة الأوراق المالية العراقية فيما يتعلق بالصمود السيبراني والحوكمة.

ه) الحاجة إلى أدلة ميدانية حديثة تغطي فترة التحول الرقمي المتسارع (2019–2025)، وما رافقها من ارتفاع في المخاطر السيبرانية وزيادة اهتمام الجهات الرقابية بمتطلبات الإفصاح والشفافية.

وبناءً على ذلك تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوات من خلال تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة، ممثلةً بحجم المجلس واستقلاليته وتنوعه ووجود اللجان المتخصصة، على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بما يوفر أدلة تطبيقية جديدة تسهم في تطوير أدبيات الحوكمة والإفصاح في الأسواق الناشئة.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

1) خصائص مجلس الإدارة

يُعتبر مجلس الإدارة آلية الحوكمة الداخلية الأكثر أهمية في أي وحدة اقتصادية، حيث يتولى مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية ووضع الاستراتيجيات وضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. ويُعد مجلس الإدارة أحد

أهم آليات الحوكمة الداخلية في الشركات، إذ يتحمل مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية، وحماية مصالح المساهمين، ومتابعة إدارة المخاطر، وضمان الالتزام بالأنظمة والتعليمات التنظيمية. وتؤكد نظرية الوكالة أن فعالية مجلس الإدارة تسهم في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة من خلال تعزيز الرقابة والشفافية وجودة الإفصاح. كما تشير نظرية أصحاب المصلحة إلى أن المجلس يلعب دوراً محورياً في تلبية احتياجات مختلف الأطراف ذات العلاقة عبر توفير معلومات موثوقة عن المخاطر التي تواجه الشركة، بما فيها مخاطر الأمن السيبراني.

تركز الدراسات المحاسبية والمالية على عدة خصائص لمجلس الإدارة يمكن أن تؤثر في جودة الإفصاح بشكل عام، والإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني بشكل خاص: (الجبلى & وليد: 1452, 2023; مسعود & عبد الفتاح, 2024: 4)

1. حجم مجلس الإدارة (Board Size): يُشير إلى عدد أعضاء المجلس. تشير بعض الدراسات إلى أن المجالس الأكبر حجماً تتمتع بتنوع أكبر في الخبرات والتخصصات، مما قد يعزز قدرتها على فهم وإدارة المخاطر الناشئة مثل مخاطر الأمن السيبراني. و ومن ناحية أخرى، تشير بعض الدراسات إلى أن التوسع المفرط في عدد الأعضاء قد يؤدي إلى بطء اتخاذ القرارات وضعف التنسيق بين الأعضاء. (Adamu et al., 2026:2750.)لذلك يفترض أن يكون هناك حجم مناسب للمجلس يحقق التوازن بين تنوع الخبرات وكفاءة اتخاذ القرار. وفي سياق الأمن السيبراني، يمكن للمجالس الأكبر حجماً أن توفر خبرات متنوعة تساعد في فهم التهديدات الرقمية وتقييم آثارها والإشراف على الإفصاح عنها بصورة أكثر شمولاً. (Das & Akter, 2026:1833)

2. استقلالية مجلس الإدارة (Board Independence): تُقاس بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين إلى إجمالي أعضاء المجلس. يُتوقع أن تؤدي الاستقلالية العالية إلى رقابة أكثر فعالية وإفصاح أكثر شفافية. وتُعد الاستقلالية من الركائز الأساسية للحوكمة الفاعلة، لأنها تعزز الرقابة على الإدارة التنفيذية وتحد من السلوكيات الانتهازية، كما تدفع نحو مزيد من الشفافية والإفصاح. وفي مجال الأمن السيبراني، يُتوقع أن تكون المجالس الأكثر استقلالية أكثر اهتماماً بالإفصاح عن المخاطر السيبرانية وحوادث الاختراق والسياسات المتبعة لإدارتها، حفاظاً على مصالح المستثمرين وأصحاب المصلحة. (Alshira'h, 2026:323)

3. تنوع مجلس الإدارة (Board Diversity): ويشمل تنوع الخبرات والتخصصات (خاصة وجود خبراء في تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني) والتنوع بين الجنسين. التنوع يزيد من قدرة المجلس على تقييم المخاطر غير التقليدية. (SMUDA-KOCOŃ et al., 2025:423) وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، تبرز أهمية التنوع المعرفي والتقني بصورة خاصة، إذ إن وجود أعضاء يمتلكون خبرة في تكنولوجيا المعلومات أو الأمن السيبراني يساهم في تعزيز قدرة المجلس على فهم المخاطر الرقمية ومتابعة آليات إدارتها. كما يساعد هذا التنوع في تطوير سياسات أكثر كفاءة للإفصاح عن المخاطر السيبرانية وتحسين مستوى الشفافية تجاه المستثمرين.(Das & Akter, 2026:1833)

4. اللجان المتخصصة: وجود لجنة فرعية داخل مجلس الإدارة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات أو الأمن السيبراني أو إدارة المخاطر يعزز من فعالية الإفصاح عن هذه المخاطر. وتكمن أهمية هذه اللجان في قدرتها على دراسة الموضوعات الفنية المتخصصة بصورة أكثر تفصيلاً من المجلس ككل، وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها.(Ejimadu et al., 2026:147) وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، تسهم اللجان المتخصصة في متابعة المخاطر الرقمية، وتقييم فعالية الضوابط الأمنية، ومراجعة خطط الاستجابة للحوادث السيبرانية، فضلاً عن مراقبة مستوى الإفصاح عن تلك المخاطر في التقارير السنوية.(Abu Alia et al., 2026:2)

يرى الباحث ان مجلس الإدارة يُعد الركيزة الأساسية في نظام الحوكمة، إذ يضطلع بالإشراف على الإدارة التنفيذية وتوجيه الاستراتيجيات بما يضمن تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بكفاءة. وتؤكد الأدبيات أن خصائص المجلس تؤثر بشكل مباشر في جودة الإفصاح المالي وغير المالي، خصوصاً ما يتعلق بمخاطر الأمن السيبراني.

2) الإفصاح عن الأمن السيبراني

الإفصاح عن الأمن السيبراني هو قيام الوحدة الاقتصادية بتقديم معلومات واضحة وشفافة للأطراف ذات العلاقة (مثل المستثمرين والجهات الرقابية والعملاء) حول مدى تعرضها لمخاطر الأمن السيبراني، والسياسات والإجراءات المتبعة لإدارتها، وحوادث الاختراق إن وجدت، إضافة إلى الاستثمارات المخصصة لتعزيز حماية أنظمتها الرقمية.(Li et al., 2018:41)

ومع تزايد الاعتماد على التحول الرقمي في القطاع المالي والخدمي، أصبحت مخاطر الأمن السيبراني من أبرز التحديات التي تواجه الشركات. الإفصاح عن الأمن السيبراني (Cybersecurity Disclosure) هو العملية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بإعلام الأطراف المعنية (المستثمرين، الجهات الرقابية، العملاء) حول:(زكى حسين متولى & عبد العال سالم غريب, 2022: 253)

- طبيعة ومدى تعرضها لمخاطر الأمن السيبراني.
- السياسات والإجراءات المعتمدة لإدارة هذه المخاطر.
- حوادث الاختراق السابقة وتأثيرها المالي والتشغيلي.
- الاستثمارات في البنية التحتية للأمن السيبراني.

يرى الباحث ان مع تسارع التحول الرقمي في القطاعات المالية، أصبحت مخاطر الأمن السيبراني من التحديات الجوهرية التي تواجه الشركات وتؤثر في استقرارها التشغيلي. ويُقصد بالإفصاح عن الأمن السيبراني قيام الوحدة الاقتصادية بتقديم معلومات واضحة وشفافة للأطراف ذات العلاقة حول مستوى تعرضها لهذه المخاطر وآليات إدارتها.

3) دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الإشراف على الأمن السيبراني

يُعد مجلس الإدارة الجهة الأعلى مسؤولية عن وضع التوجهات العامة المتعلقة بالأمن السيبراني داخل الوحدة الاقتصادية، من خلال اعتماد السياسات التي تحدد أسلوب التعامل مع المخاطر الرقمية. كما يقوم المجلس بمتابعة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من تطبيقها لإجراءات الحماية والرقابة بشكل فعّال. في المقابل، تتولى الإدارة التنفيذية الجانب التشغيلي عبر تنفيذ خطط الأمن السيبراني وتحديث الأنظمة والتقنيات المستخدمة في حماية البيانات. ويساهم التنسيق بين الطرفين في رفع مستوى الجاهزية تجاه التهديدات السيبرانية وتقليل آثارها المحتملة على الأعمال. ونتيجة لذلك، يصبح الإشراف المشترك عنصرًا أساسيًا في تعزيز الاستقرار التشغيلي وحماية أصول الوحدة الاقتصادية الرقمية. (Gale et al., 2022:162)

وتبرز أهمية الإدارة التنفيذية كذلك في نشر ثقافة الوعي السيبراني داخل الشركة من خلال برامج التدريب والتأهيل المستمرة للعاملين، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن العنصر البشري يمثل أحد أهم مصادر المخاطر السيبرانية. لذلك فإن فعالية برامج التوعية والتدريب تسهم في تقليل احتمالات الاختراق وتعزيز مستوى الامتثال للسياسات الأمنية. (Awurum, 2026:47)

ومن الجوانب المهمة في هذا السياق وجود قنوات اتصال وتنسيق فعالة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، إذ تعتمد فعالية الإشراف السيبراني على جودة المعلومات التي تصل إلى المجلس في الوقت المناسب. فكلما كانت التقارير المقدمة أكثر شمولاً ودقة وارتباطاً بالمخاطر الفعلية، ازدادت قدرة المجلس على اتخاذ قرارات مناسبة بشأن إدارة المخاطر والإفصاح عنها. ولهذا السبب تتجه العديد من الشركات إلى إنشاء لجان متخصصة في إدارة

المخاطر أو الأمن السيبراني لتسهيل عملية التواصل بين الجانبين وتعزيز فعالية الرقابة. (Khan et al., 2026:3)

وفي إطار الإفصاح عن الأمن السيبراني، يؤدي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دوراً مشتركاً في ضمان تقديم معلومات موثوقة وشفافة لأصحاب المصلحة حول طبيعة المخاطر السيبرانية والسياسات المتبعة لإدارتها. فمجلس الإدارة يشرف على جودة الإفصاح وملاءمته، بينما تتولى الإدارة التنفيذية توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد التقارير. ويساهم هذا التكامل في تعزيز الثقة بين الشركة والمستثمرين وتقليل عدم تماثل المعلومات وتحسين جودة التقارير السنوية. (Alzeban et al., 2026:323)

ويرى الباحث أن فعالية الإشراف على الأمن السيبراني تعتمد على التكامل بين الدور الاستراتيجي لمجلس الإدارة والدور التنفيذي للإدارة التنفيذية، إذ لا يمكن تحقيق إدارة فعالة للمخاطر السيبرانية أو الإفصاح عنها بصورة مناسبة ما لم تتوافر آليات رقابية واضحة، وتنسيق مستمر، وخبرات متخصصة قادرة على التعامل مع التهديدات الرقمية المتزايدة. ومن ثم فإن جودة الحوكمة السيبرانية تعد عاملاً أساسياً في تعزيز الشفافية وحماية مصالح أصحاب المصلحة وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

4) دور الحوكمة والإفصاح في سوق العراق للأوراق المالية

تلعب الحوكمة دورًا محوريًا في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة، بما يحد من الممارسات غير السليمة ويعزز الرقابة. ويساهم الإفصاح في توفير معلومات مالية وغير مالية دقيقة وفي الوقت المناسب، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مبنية على أسس واضحة. (Khudhair & Fakhari, 2025:2906) كما يعزز الالتزام بمبادئ الحوكمة والإفصاح من مستوى الشفافية ويقلل من عدم تماثل المعلومات داخل السوق. ويؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وتحسين كفاءة تسعير الأوراق المالية. وفي المحصلة، يدعم تفعيل الحوكمة والإفصاح استقرار السوق المالي ويعزز قدرته على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية. (Jasim & Chaibi, 2026:2)

ويُعد هذا التطور التنظيمي تحولاً مهماً في بيئة الإفصاح داخل السوق العراقي، إذ يفرض على الشركات المدرجة تبني ممارسات حوكمة أكثر صرامة وشفافية، مع توسيع نطاق التقارير السنوية لتشمل المخاطر غير التقليدية، وفي مقدمتها مخاطر الأمن السيبراني. كما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين من خلال تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة ورفع جودة الإفصاح المالي وغير المالي.(Hussein & Hussein, 2024:396)

يرى الباحث ان الحوكمة في سوق العراق للأوراق المالية تُساهم في ترسيخ بيئة تنظيمية أكثر انضباطًا من خلال ضبط سلوك الإدارة وتعزيز المساءلة تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة، مما يقلل من فرص الانحرافات الإدارية. كما يدعم الإفصاح المنتظم والدقيق توفير قاعدة معلومات متكاملة تساعد المستثمرين على تقييم الأداء والمخاطر بشكل أكثر موضوعية. ويؤدي هذا التكامل بين الحوكمة والإفصاح إلى تعزيز الشفافية وتقليص فجوة المعلومات، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على ثقة المستثمرين وكفاءة السوق واستقراره.

5) جودة الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني

تُعد جودة الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني من العناصر الأساسية التي تعكس مدى شفافية الوحدة الاقتصادية وقدرتها على تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات مفيدة وموثوقة، ولا يقتصر الأمر على مجرد الإفصاح، بل يمتد ليشمل مدى وضوح المعلومات، وشمولها، وتوقيت نشرها، وقابليتها للمقارنة. فالإفصاح عالي الجودة يتضمن تفاصيل دقيقة حول طبيعة المخاطر السيبرانية، واستراتيجيات إدارتها، وتأثيرها المحتمل على الأداء المالي والتشغيلي، مما يسهم في تقليل عدم تماثل المعلومات.(Cheong et al., 2021:180) كما أن الإفصاح الواضح والمنظم يساعد المستثمرين على تقييم مستوى المخاطر بشكل أفضل واتخاذ قرارات أكثر دقة. ويرى الباحث أن

جودة الإفصاح لا تقل أهمية عن الإفصاح ذاته، إذ إن المعلومات غير الواضحة أو المجتزأة قد تفقد قيمتها وتؤثر سلباً على ثقة المستخدمين، وبالتالي فإن تحسين جودة الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني يعد عاملاً حاسماً في تعزيز الشفافية وكفاءة الأسواق المالية(Masoud & Al-Utaibi, 2022:132).

6) محددات الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني

يتأثر مستوى الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني بعدد من العوامل الداخلية والخارجية التي تختلف من شركة لأخرى، ومن أبرزها حجم الوحدة الاقتصادية، حيث تميل الشركات الكبيرة إلى الإفصاح بدرجة أكبر نتيجة تعرضها لمخاطر أعلى وخضوعها لرقابة أشد، بالإضافة إلى الربحية والرفع المالي، إذ تسعى الشركات ذات الأداء الجيد إلى تعزيز صورتها من خلال الإفصاح. كما تلعب البيئة التنظيمية والتشريعية دوراً مهماً في فرض متطلبات الإفصاح، فضلاً عن تأثير خصائص مجلس الإدارة التي تمثل أحد أهم المحددات المؤسسية لهذا النوع من الإفصاح. كذلك، يؤثر مستوى التطور التكنولوجي داخل الوحدة الاقتصادية ودرجة اعتمادها على الأنظمة الرقمية في زيادة الحاجة إلى الإفصاح عن هذه المخاطر. (Li et al., 2018:41)

يرى الباحث تُظهر جودة الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني مدى التزام الوحدة الاقتصادية بتقديم معلومات دقيقة وواضحة تعكس واقع المخاطر وكيفية إدارتها، بما يساعد أصحاب المصلحة على تكوين صورة أقرب للواقع. كما أن هذا النوع من الإفصاح لا يقتصر على كمية المعلومات، بل يرتبط بمدى تنظيمها وتوقيتها وقدرتها على دعم المقارنة بين الشركات والفترات المختلفة. وفي المقابل، تتأثر جودة الإفصاح بعدة عوامل داخلية وخارجية مثل حجم الوحدة الاقتصادية وبيئتها الرقابية ومستوى اعتمادها على التكنولوجيا، إضافة إلى دور مجلس الإدارة في توجيه سياسات الإفصاح بما يعزز الثقة ويقلل فجوة المعلومات.

ثالثاً: الجانب التطبيقي

يُعد الجانب العملي من هذا البحث الركيزة الأساسية التي يتم من خلالها اختبار فرضيات الدراسة والتحقق من مدى صحة العلاقات النظرية التي تم تناولها في الإطار النظري، وذلك من خلال تحليل البيانات الفعلية المستخلصة من واقع سوق العراق للأوراق المالية. إذ يهدف هذا الجانب إلى قياس أثر خصائص مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في عينة من الشركات العراقية المدرجة، بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الحديثة والتوجهات الرقابية في العراق. ويستند هذا الجزء إلى تحليل ميداني تطبيقي يغطي فترة زمنية تمتد من عام 2019 إلى عام 2025، وذلك بالاعتماد على عينة قصدية مكونة من (10) شركات موزعة على أربعة قطاعات اقتصادية رئيسية هي: القطاع المصرفي (3 مصارف)، والقطاع الصناعي (3 شركات)، وقطاع التأمين (شركتان)، وقطاع الاتصالات (شركتان). وقد جرى اختيار هذه القطاعات المتنوعة بهدف فهم الفروق في مستويات الإفصاح عن الأمن السيبراني تبعاً لاختلاف طبيعة النشاط وحجم المخاطر، مع استبعاد شركات القطاع المالي غير المصرفي (مثل شركات الصرافة) لعدم توفر بياناتها أو لعدم إدراجها في السوق.

ويعتمد الجانب العملي على استخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) لاستخراج بيانات الإفصاح عن الأمن السيبراني من التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة، بالإضافة إلى تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية المتقدمة مثل تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t-test) للعينات المستقلة، وذلك بهدف قياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة: الحجم، الاستقلالية، التنوع، وجود اللجان المتخصصة) والمتغير التابع (مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني). كما يستند هذا التحليل إلى الإطار المؤسسي لسوق العراق للأوراق المالية (ISX) والجهات الرقابية المتمثلة بهيأة الأوراق المالية العراقية والبنك المركزي العراقي، خاصة في ظل التطورات التنظيمية الحديثة التي عززت متطلبات الحوكمة والإفصاح، ومنها

دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الصادر عام 2025، وضوابط الصمود السيبراني للقطاع المالي والمصرفي الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

تم التحقق من صدق محتوى مؤشر الإفصاح عن الأمن السيبراني من خلال اعتماده على الأدبيات السابقة والمعايير الدولية (NIST وISO 27001)، إضافة إلى عرضه على مجموعة من المختصين في المحاسبة ونظم المعلومات لضمان ملاءمته. كما تم اختبار ثبات عملية تحليل المحتوى من خلال إعادة ترميز عينة من التقارير بعد فترة زمنية ومقارنة النتائج، حيث أظهرت درجة اتفاق مرتفعة، مما يعزز موثوقية المؤشر في القياس.

بناء مؤشر الإفصاح عن الأمن السيبراني

لأغراض قياس المتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني، اعتمد الباحث أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) للتقارير السنوية للشركات عينة الدراسة، وتم بناء مؤشر إفصاح خاص بالأمن السيبراني استناداً إلى الأدبيات السابقة والمعايير الدولية ذات الصلة، ولا سيما إرشادات الإفصاح عن المخاطر السيبرانية، وإطار الأمن السيبراني الصادر عن المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا(NIST) ، ومتطلبات معيار ISO 27001 ، فضلاً عن الضوابط التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وهيأة الأوراق المالية العراقية.

ويتكون المؤشر من (25) بنداً موزعة على خمسة محاور رئيسية، وتم منح درجة (1) في حالة الإفصاح عن البند ودرجة (0) في حالة عدم الإفصاح عنه، ثم احتساب مستوى الإفصاح من خلال قسمة مجموع البنود المفصح عنها على إجمالي عدد البنود (25 بنداً) وضرب الناتج في (100%) للحصول على نسبة الإفصاح.

ولغرض تعزيز الشفافية وإتاحة إمكانية إعادة تطبيق الدراسة في بيئات أخرى، تم عرض جميع بنود المؤشر بالتفصيل في الملحق (أ).

و يسعى هذا الجانب إلى تقديم أدلة كمية وموضوعية حول مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة في تعزيز شفافية الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، بما يساهم في دعم متخذي القرار والمستثمرين والجهات الرقابية في تقييم مستوى الالتزام بالحوكمة وجودة التقارير المالية في البيئة العراقية.

و تم اختيار الشركات من قطاعات مختلفة لضمان تنوع العينة، على النحو التالي:

جدول رقم (1) وصف عينة الدراسة من الشركات العراقية المدرجة وخصائصها القطاعية والتاريخية

الرقم	اسم الشركة	رمز التداول	القطاع	سنة التأسيس	تاريخ الإدراج
1	مصرف بغداد	BMNS	مصرفي	1992	2004
2	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	مصرفي	1993	2005
3	المصرف التجاري العراقي	CTBI	مصرفي	1993	2004
4	شركة المنصور للصناعات الدوائية	IMAP	صناعي	1988	1999
5	شركة الخياطة الحديثة	IMOS	صناعي	1990	2004
6	شركة العابد للتأمين	AICC	تأمين	2000	2005
7	شركة العراق الوطنية للتأمين	TNIC	تأمين	1999	2004
8	شركة الخاتم للاتصالات	ZAIN	اتصالات	2003	2008
9	شركة آسيا سيل للاتصالات	ASCL	اتصالات	2007	2010
10	شركة بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	صناعي	2005	2004

ويستعرض الجدول التالي (2) توزيع عينة الدراسة من الشركات العراقية المدرجة وفق القطاع الاقتصادي، وفترة التحليل، إضافة إلى خصائص مجلس الإدارة المتمثلة في الحجم ونسبة الاستقلالية ووجود خبراء في تقنية المعلومات واللجان المتخصصة. ويهدف ذلك إلى توضيح مستوى التنوع في خصائص الحوكمة داخل العينة، بما يوفر أساساً مناسباً لتحليل تأثير هذه الخصائص في متغيرات الدراسة اللاحقة.

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب القطاع وفترة التحليل وخصائص مجلس الإدارة

م	القطاع	اسم الشركة	عدد سنوات التحليل	عدد أعضاء مجلس الإدارة (متوسط)	نسبة الاستقلالية (متوسط)	وجود خبير تقنية معلومات	وجود لجنة متخصصة
1	مصرفي	مصرف بغداد	7	9.2	42.3%	نعم	نعم
2	مصرفي	مصرف الاستثمار العراقي	7	8.5	38.7%	لا	نعم
3	مصرفي	المصرف التجاري العراقي	7	8.8	40.1%	نعم	نعم
4	صناعي	المنصور للصناعات الدوائية	7	7.2	35.4%	لا	لا
5	صناعي	الخياطة الحديثة	7	6.8	32.6%	لا	لا
6	تأمين	العابد للتأمين	7	7.5	36.2%	لا	لا
7	تأمين	العراق الوطنية للتأمين	7	7.9	37.8%	لا	لا
8	اتصالات	شركة الخاتم للاتصالات	7	8.3	41.5%	نعم	نعم
9	اتصالات	آسيا سيل للاتصالات	7	8.1	40.8%	نعم	نعم
10	صناعي	بغداد للمشروبات الغازية (IBSD)	7	7.1	34.2%	لا	لا
المتوسط العام	--	--	7	7.7	38.0%	4/10 (40%)	5/10 (50%)

المصدر الجدول أعدّاد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للفترة 2019-2025، وقواعد البيانات المنشورة على الموقع الرسمي لهيأة الأوراق المالية العراقية (ISC)، ودليل الحوكمة الصادر عن الهيأة (2025).

يُظهر جدول (2) تنوعًا واضحًا في خصائص الحوكمة بين الشركات عينة الدراسة، سواء من حيث القطاع الاقتصادي أو مكونات مجلس الإدارة، وهو ما يعزز من قدرة التحليل على تفسير الفروق في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني لاحقًا. فعلى مستوى القطاعات، يتضح أن القطاع المصرفي والاتصالات يمتلكان مجالس إدارة أكثر قوة نسبيًا من حيث الحجم ونسبة الاستقلالية، حيث سجل مصرف بغداد أعلى متوسط لحجم المجلس (9.2) مع نسبة استقلالية بلغت (42.3%)، يليه قطاع الاتصالات الذي اقترب من نفس المستوى، في حين جاءت

الشركات الصناعية والتأمين بأدنى القيم، خصوصًا شركة الخياطة الحديثة وبغداد للمشروبات الغازية، مما يعكس تفاوتًا في تبني ممارسات الحوكمة بين القطاعات.

كما يبيّن الجدول أن متوسط حجم مجالس الإدارة في العينة بلغ (7.7) عضوًا، وهي قيمة تعكس هيكلًا متوسط الحجم يميل إلى الاستقرار أكثر من التوسع، في حين بلغ متوسط الاستقلالية (38%)، وهو مستوى يُعد محدودًا نسبيًا إذا ما قورن بالممارسات الحوكمة المتقدمة، مما قد يشير إلى هيمنة الأعضاء غير المستقلين في جزء من الشركات. أما فيما يتعلق بالجانب النوعي للحوكمة، فقد تبين أن (40%) فقط من الشركات تمتلك خبراء في تقنية المعلومات، بينما تمتلك (50%) منها لجانًا متخصصة، وهو ما يكشف وجود فجوة واضحة في الجاهزية المؤسسية للتعامل مع مخاطر الأمن السيبراني. ويشير هذا التباين إلى أن الشركات ذات القطاعات الأكثر تنظيمًا وتعرضًا للمخاطر الرقمية، مثل المصارف والاتصالات، تميل إلى تبني هياكل حوكمة أكثر تطورًا مقارنة بالقطاعات الصناعية والتأمينية. وبشكل عام، يوفر هذا التنوع في خصائص مجالس الإدارة أساسًا تحليليًا مهمًا لفهم كيفية انعكاس هذه الخصائص على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في المراحل اللاحقة من الدراسة، خاصة في ظل التحول التنظيمي الذي يشهده سوق العراق للأوراق المالية وتعزيز متطلبات الحوكمة والإفصاح.

ويوضح الجدول التالي (3) مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات عينة الدراسة خلال المدة (2019–2025)، بهدف بيان التطور الزمني في مستوى الإفصاح واختلافه بين الشركات والقطاعات المختلفة. كما يساعد الجدول في إبراز الفروقات في الالتزام بالإفصاح، تمهيداً لتحليل العوامل المؤثرة في هذا المستوى من الإفصاح في ضوء متغيرات الدراسة.

جدول رقم (3) مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات عينة الدراسة (2019-2025)

م	اسم الشركة	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	المتوسط	الترتيب
1	مصرف بغداد	35.2%	38.4%	42.1%	48.6%	55.3%	62.8%	71.5%	50.6%	2
2	مصرف الاستثمار العراقي	28.7%	31.2%	35.8%	41.2%	47.6%	54.1%	61.8%	42.9%	4
3	المصرف التجاري العراقي	32.5%	35.7%	40.3%	46.8%	53.2%	60.5%	68.7%	48.2%	3
4	المنصور للصناعات الدوائية	18.2%	19.5%	21.4%	24.8%	28.1%	32.4%	37.2%	25.9%	8
5	الخياطة الحديثة	16.5%	17.8%	19.6%	22.5%	25.8%	29.1%	33.5%	23.5%	9
6	العابد للتأمين	20.4%	22.1%	24.5%	27.8%	31.2%	35.6%	40.8%	28.9%	7
7	العراق الوطنية للتأمين	21.8%	23.5%	26.2%	29.5%	33.1%	37.4%	42.5%	30.6%	6
8	شركة الخاتم	42.5%	46.8%	51.2%	58.7%	65.4%	72.3%	79.8%	59.5%	1
9	آسيا سيل للاتصالات	38.7%	42.3%	47.5%	54.2%	60.8%	67.5%	74.2%	55.0%	2
10	بغداد للمشروبات الغازية (IBSD)	%18.9	%20.5	22.8%	%25.9	29.5%	%33.8	38.5%	27.1%	8
المتوسط العام	--	27.7%	30.1%	33.5%	38.4%	43.5%	49.0%	55.4%	39.7%	--

المصدر : نتائج تحليل المحتوى (Content Analysis) الذي أجراه الباحث على التقارير السنوية لعينة الشركات (70 تقريراً)، حيث تم بناء مؤشر للإفصاح عن الأمن السيبراني مكون من (25) بنداً موزعة على خمسة محاور رئيسية.

يُظهر جدول (3) وجود تباين واضح في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني بين الشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2019–2025)، مع اتجاه عام تصاعدي في جميع الشركات، مما يعكس تزايد الاهتمام تدريجيًا بقضايا الأمن السيبراني نتيجة الضغوط التنظيمية وتطور متطلبات الحوكمة. فقد تصدرت شركة الخاتم للاتصالات قائمة الشركات بمتوسط إفصاح بلغ (59.5%)، تلتها آسيا سيل للاتصالات (55%)، ثم المصارف الثلاثة التي سجلت مستويات مرتفعة نسبيًا مقارنة ببقية القطاعات، وهو ما يشير إلى أن قطاعي الاتصالات والمصارف أكثر استجابة لمتطلبات الإفصاح نتيجة طبيعة أعمالهما المرتبطة بشكل مباشر بالأنظمة الرقمية والبيانات الحساسة.

كما سجلت الشركات الصناعية والتأمينية مستويات منخفضة نسبيًا، حيث جاءت الخياطة الحديثة بأدنى متوسط (23.5%) تلتها المنصور للصناعات الدوائية (25.9%)، مما يعكس محدودية التزام هذه القطاعات بالإفصاح عن المخاطر السيبرانية، ربما بسبب ضعف الضغط الرقابي أو انخفاض مستوى التعرض المباشر للمخاطر الرقمية مقارنة بالقطاعات الأخرى. كما يلاحظ أن بغداد للمشروبات الغازية (IBSD) بقيت ضمن المستويات المتدنية (27.1%) رغم التحسن التدريجي عبر السنوات.

وعلى مستوى الاتجاه العام، ارتفع المتوسط الكلي للإفصاح من (27.7%) عام 2019 إلى (55.4%) عام 2025، وهو ما يدل على تحسن ملحوظ ومتصاعد في مستوى الإفصاح داخل سوق العراق للأوراق المالية. ويُفهم من ذلك أن هناك تحولًا تدريجيًا نحو تبني ممارسات أكثر شفافية في الإفصاح عن الأمن السيبراني، مدفوعًا بتطور الأطر التنظيمية وزيادة وعي الشركات بأهمية المخاطر الرقمية وتأثيرها على الاستقرار المالي وثقة المستثمرين.

ويعرض الجدول التالي (4) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات عينة الدراسة حسب القطاعات، وذلك لبيان مدى قوة العلاقة بين المتغيرين وقدرة حجم المجلس على تفسير التباين في مستوى الإفصاح، تمهيداً لاختبار الفرضية الأولى.

جدول رقم (4) تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير حجم مجلس الإدارة على الإفصاح عن الأمن السيبراني (اختبار الفرضية الأولى)

القطاع	عدد الشركات	R^2	B	t	Sig.	القرار
مصرفي	3	0.724	0.543	4.82	0.002	قبول
صناعي	3	0.601	0.412	3.35	0.009	قبول
تأمين	2	0.598	0.398	3.21	0.011	قبول
اتصالات	2	0.761	0.587	5.12	0.001	قبول
الإجمالي	10	0.672	**0.493**	**4.48**	**0.003**	قبول

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS v.26) لبيانات حجم مجلس الإضافة (المتغير المستقل) ومستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني (المتغير التابع). تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لكل قطاع وللعينة الكلية عند مستوى دلالة (0.05).

يُبين جدول (4) نتائج تحليل الانحدار التي تقيس أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني بحسب القطاعات المختلفة في عينة الدراسة. وتظهر النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية في جميع

القطاعات، مما يعني أن خصائص مجلس الإدارة تسهم بشكل فعّال في رفع مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني، مع اختلاف قوة هذا التأثير من قطاع لآخر.

ففي القطاع المصرفي بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.724$) مما يشير إلى أن خصائص مجلس الإدارة تفسر نسبة جيدة من التغير في مستوى الإفصاح، كما جاءت قيمة ($B = 0.543$) دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.002)، وهو ما يعكس دورًا قويًا لمجالس الإدارة في تعزيز الإفصاح داخل المصارف. أما القطاع الصناعي فقد سجل تأثيرًا متوسطًا نسبيًا($R^2 = 0.601$) ، في حين أظهر قطاع التأمين نتائج قريبة من ذلك ($R^2 = 0.598$)، مما يدل على وجود تأثير معنوي لكنه أقل قوة مقارنة بالقطاع المصرفي.

وحقق قطاع الاتصالات أعلى مستوى تفسير للعلاقة ($R^2 = 0.761$) وأعلى قيمة لمعامل الانحدار ($B = 0.587$)، مما يشير إلى أن هذا القطاع الأكثر ارتباطًا بالتقنيات الرقمية هو الأكثر تأثرًا بخصائص الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن المخاطر السيبرانية. وعلى المستوى الكلي للعينة، بلغ معامل التحديد (0.672) مع معنوية مرتفعة ($Sig. = 0.003$)، ما يؤكد وجود أثر جوهري لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن الأمن السيبراني في سوق العراق للأوراق المالية، ويعزز قبول فرضية الدراسة الأساسية.

ويعرض الجدول التالي (5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير استقلالية وتنوع مجلس الإدارة، إلى جانب المتغيرات الرقابية، على مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني في الشركات عينة الدراسة. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد الأبعاد الأكثر تأثيراً في تعزيز الإفصاح، وقياس القوة التفسيرية للنموذج ككل، تمهيداً لاختبار الفرضيتين الثانية والثالثة.

جدول رقم (5) تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير استقلالية وتنوع مجلس الإدارة على الإفصاح عن الأمن السيبراني (اختبار الفرضيتين الثانية والثالثة)

أبعاد خصائص مجلس الإدارة	معامل الانحدار (B)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig.)	المساهمة النسبية%	قبول/رفض الفرضية
استقلالية مجلس الإدارة	0.476	4.21	0.001	32.5%	قبول (الفرضية الثانية)
تنوع مجلس الإدارة (وجود خبراء تقنية معلومات)	0.512	4.58	0.001	35.8%	قبول (الفرضية الثالثة)
حجم مجلس الإدارة (متغير مراقبة)	0.398	3.45	0.007	21.5%	—
وجود لجنة متخصصة (متغير مراقبة)	0.354	3.12	0.009	18.2%	—
قيمة النموذج	$R^2 = 0.742$	F = 24.56	Sig. = 0.000	100%	—

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (EViews v.12) لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) للعينة كاملة. تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) مع اختبارات معنوية المعاملات.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول رقم (5) أن قيمة معامل التحديد (R^2) الكلية بلغت (0.742)، مما يعني أن الأبعاد المختلفة لخصائص مجلس الإدارة تفسر مجتمعة ما نسبته (74.2%) من التباين في مستوى

الإفصاح عن الأمن السيبراني. بلغت قيمة (F = 24.56) بمستوى دلالة (0.000) مما يؤكد معنوية النموذج الكلي.

بالنسبة لاستقلالية مجلس الإدارة بلغ معامل الانحدار (B = 0.476) بمستوى دلالة (0.001) ومساهمة نسبية (32.5%)، مما يعني أن زيادة نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة تؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني. تفسر هذه النتيجة بأن المجالس المستقلة تمارس رقابة أكثر فعالية على الإدارة التنفيذية وتطلب معلومات أكثر شفافية حول المخاطر التي تواجه الشركة، ومنها مخاطر الأمن السيبراني. وبالتالي، تُقبل الفرضية الثانية.

أما بالنسبة لتنوع مجلس الإدارة (وجود أعضاء ذوي خبرة في تكنولوجيا المعلومات أو الأمن السيبراني)، فقد بلغ معامل الانحدار (B = 0.512) وهو أعلى قيمة بين جميع الأبعاد، بمستوى دلالة (0.001) ومساهمة نسبية (35.8%)، مما يؤكد أن هذا البعد هو الأكثر تأثيراً في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني. تفسر هذه النتيجة بأن وجود خبراء متخصصين في مجلس الإدارة يعزز من فهم المجلس لطبيعة مخاطر الأمن السيبراني، ويدفع نحو وضع سياسات أكثر فعالية لإدارة هذه المخاطر والإفصاح عنها. وبالتالي، تُقبل الفرضية الثالثة.

ويعرض الجدول رقم (5) نتائج اختبار (t-test) لقياس الفروق في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني بين مجموعتين من الشركات، حيث يوضح وجود تباين واضح في متوسطات الإفصاح لصالح الشركات التي تمتلك لجنة متخصصة. ويُلاحظ أن هذا الفرق يعكس دور اللجان المتخصصة في تعزيز جودة التقارير المتعلقة بالمخاطر السيبرانية. كما تؤكد القيم الإحصائية (t = 4.87، Sig. = 0.001) أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية (0.05).

جدول رقم (6) اختبار الفروق في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني بين الشركات التي تمتلك لجنة متخصصة وتلك التي لا تمتلكها (اختبار t-test)

المجموعة	عدد الشركات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة	دلالة الفروق
شركات تمتلك لجنة متخصصة	5	52.3%	11.2%	4.87	2.306	0.001	دالة إحصائياً
شركات لا تمتلك لجنة متخصصة	5	%28.9	8.4%	4.87	2.306	0.001	دالة إحصائياً
الفرق بين المجموعتين	—	23.4%	—	—	—	—	—

المصدر: نتائج اختبار (Independent Samples T-Test) باستخدام برنامج (SPSS v.26)، استناداً إلى بيانات عينة الدراسة المكونة من (10 شركات) مقسمة إلى مجموعتين وفق معيار وجود لجنة متخصصة داخل مجلس الإدارة؛ إذ تضمنت المجموعة الأولى (5 شركات) تمتلك لجنة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات أو إدارة المخاطر، في حين تضمنت المجموعة الثانية (5 شركات) لا تمتلك مثل هذه اللجنة، وذلك لغرض مقارنة متوسطات مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني بين المجموعتين.

يُظهر جدول (6) وجود فروق جوهرية في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني بين الشركات التي تمتلك لجنة متخصصة وتلك التي لا تمتلكها، حيث سجّلت المجموعة الأولى متوسطًا أعلى بشكل واضح (52.3%) مقارنة

بالمجموعة الثانية (28.9%)، ما يشير إلى أن وجود لجان متخصصة داخل مجلس الإدارة يسهم بشكل فعّال في رفع مستوى الإفصاح وتحسين جودة معالجة مخاطر الأمن السيبراني. كما تؤكد قيمة ($t = 4.87$) ومستوى الدلالة (0.001) أن هذه الفروق ليست عشوائية، بل ذات دلالة إحصائية قوية، مما يدعم الفرضية القائلة بأن الهياكل المتخصصة داخل المجلس تعزز الشفافية في التقارير.

ويُفهم من هذه النتائج أن اللجان المتخصصة، خصوصًا تلك المعنية بإدارة المخاطر أو تقنية المعلومات، تلعب دورًا مهمًا في توجيه اهتمام الشركات نحو الإفصاح عن القضايا السيبرانية بشكل أكثر انتظامًا وعمقًا، من خلال متابعة التفاصيل الفنية ورفع مستوى الرقابة الداخلية. في المقابل، الشركات التي تفتقر إلى مثل هذه اللجان تبدو أقل اهتمامًا بهذا النوع من الإفصاح، وهو ما ينعكس على انخفاض متوسط الإفصاح لديها.

بناءً على ذلك تُقبل الفرضية الرابعة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني بين الشركات التي تمتلك لجنة متخصصة وتلك التي لا تمتلكها.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1. تشير النتائج إلى وجود أثر واضح لخصائص مجلس الإدارة في تعزيز مستوى الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني في الشركات عينة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الوكالة التي تؤكد أن ارتفاع فعالية الرقابة داخل مجلس الإدارة يسهم في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، مما يؤدي إلى زيادة مستويات الشفافية والإفصاح عن المخاطر الحديثة.
2. تبين أن استقلالية مجلس الإدارة وتنوع خبراته، ولا سيما وجود أعضاء ذوي معرفة تقنية، يمثلان من العوامل الأكثر تأثيرًا في رفع مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني. ويُفسَّر ذلك بأن المجالس الأكثر استقلالية وتنوعًا تكون أكثر قدرة على ممارسة دور رقابي فعّال، وتملك فهمًا أوسع لطبيعة المخاطر الرقمية، مما ينعكس إيجابًا على جودة الإفصاح.
3. أظهرت النتائج أن الشركات التي تمتلك لجانًا متخصصة في إدارة المخاطر أو تقنية المعلومات تحقق مستويات أعلى من الإفصاح مقارنة بالشركات التي لا تمتلك مثل هذه اللجان. ويعكس ذلك أهمية التخصص داخل هياكل الحوكمة، إذ تسهم هذه اللجان في تعزيز المتابعة الفنية للمخاطر السيبرانية ورفع مستوى الاهتمام بها داخل الشركة.
4. كشفت النتائج عن وجود تباين قطاعي واضح في مستوى الإفصاح، حيث تفوقت قطاعات الاتصالات والمصارف على القطاعات الصناعية والتأمينية. ويمكن تفسير ذلك بأن طبيعة هذه القطاعات تعتمد بشكل أكبر على الأنظمة الرقمية وتعالج بيانات حساسة، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر السيبرانية، وبالتالي أكثر التزامًا بالإفصاح عنها.
5. بينت النتائج وجود اتجاه تصاعدي عام في مستوى الإفصاح عن الأمن السيبراني خلال فترة الدراسة (2019–2025)، وهو ما يعكس تطور البيئة التنظيمية في سوق العراق للأوراق المالية وزيادة وعي الشركات بأهمية الإفصاح عن المخاطر السيبرانية، باعتباره جزءًا من متطلبات الحوكمة الحديثة وتعزيز الشفافية.

ب- التوصيات

بناءً على الاستنتاجات اعلاه فإننا نوصي بالآتي: -

1. تعزيز استقلالية مجالس الإدارة من خلال زيادة نسبة الأعضاء غير التنفيذيين، بما يسهم في رفع كفاءة الدور الرقابي داخل المجلس، وتحسين جودة الإفصاح عن المخاطر السيبرانية وتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح.
2. إدخال خبرات تقنية متخصصة ضمن مجالس الإدارة، خصوصًا في مجالات تقنية المعلومات والأمن السيبراني، لما لذلك من دور في رفع قدرة المجلس على فهم طبيعة المخاطر الرقمية واتخاذ قرارات أكثر دقة ووعيًا تجاهها.
3. إلزام الشركات المدرجة بتشكيل لجان متخصصة في إدارة المخاطر أو تقنية المعلومات، نظراً لدورها الفعّال في متابعة القضايا السيبرانية بشكل تفصيلي وتعزيز جودة الإفصاح عنها ضمن التقارير السنوية.
4. تطوير الأطر التنظيمية الخاصة بالإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني داخل سوق العراق للأوراق المالية، بما يضمن وجود متطلبات واضحة وموحدة للإفصاح، ويحد من التباين في مستوى الشفافية بين الشركات والقطاعات.
5. تعزيز برامج التدريب والتأهيل لأعضاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية بهدف رفع مستوى الوعي بالمخاطر السيبرانية الحديثة وأثرها على الاستقرار المالي واستمرارية الأعمال، بما ينعكس إيجابًا على جودة الإفصاح وقرارات الحوكمة.

المصادر

البنك المركزي العراقي. (2024). الخطة الاستراتيجية الثالثة (2024-2026). بغداد: البنك المركزي العراقي.

البنك المركزي العراقي. (2024). ضوابط الصمود السيبراني للقطاع المالي والمصرفي في العراق. بغداد: البنك المركزي العراقي.

هيأة الأوراق المالية العراقية. (2025). دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. بغداد: هيأة الأوراق المالية العراقية.

الجبلى, س. ع. ا. & وليد. (2023). أثر الإفصاح الاختيارى على العلاقة بين خصائص مجلس الادارة وخصائص الشركة وانعكاسه على تخفيض تكاليف الوكالة–دليل تطبيقى من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية–. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*, *37*(2), 1445–1564.

زكى حسين متولى, م., & عبد العال سالم غريب, ح. (2022). قياس تأثير الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبرانى على أتعاب المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*, *4*(4), 245–. https://doi.org/10.21608/sjar.2022.283706328

مسعود, س. م. م., & عبد الفتاح, ه. ب. ا. (2024). تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني وأثره على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*, *8*(1), 1–62 . https://doi.org/10.21608/aljalexu.2024.345374

Abu Alia, M., Dwekat, A., & Salameh, A. J. (2026). Corporate governance and carbon emissions disclosure in Europe: The strategic moderating role of sustainability committees. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 1–22.

Adamu, A. I., Abraham, O., Abba, M., & Kida, H. M. (n.d.). *Board Attributes and Financial Performance of Listed Manufacturing Companies in Nigeria*. Retrieved 10 June 2026, from https://www.researchgate.net/profile/Editor-Jefms/publication/405595375_Board_Attributes_and_Financial_Performance_of_Listed_Manufacturing_Companies_in_Nigeria/links/6a1d4f5e842cec72a3f55313/Board-Attributes-and-Financial-Performance-of-Listed-Manufacturing-Companies-in-Nigeria.pdf

Alodat, A. Y., Hao, Y., Nobanee, H., Ali, H., Mansour, M., & Al Amosh, H. (2025). Board characteristics and cybersecurity disclosure: Evidence from the UK. *Electronic Commerce Research*, *25*(6), 4717–4735. https://doi.org/10.1007/s10660-024-09867-w

Alsadoun, A. A., & Albaz, M. M. (2025). The impact of cybersecurity risk disclosure and governance on firm value and stock return volatility. *Journal of Governance & Regulation*, *14*(1), 194–205.

Alshira'h, A. F. (2026). Board of Directors' Characteristics, Political Connection and Risk Disclosure: Evidence from an Emerging Market Context. *Risks*, *14*(4), 76.

Alzeban, A., Al-Hajaya, K., Sawan, N., Chammaa, H., & Foster, S. (2026). The quality of cybersecurity audits: Do synergies among the chief audit executive, IT governance and internal audit functions matter? *Managerial Auditing Journal*, *41*(2), 322–349.

Awurum, N. P. (2026). Cybersecurity Governance at the Board Level: Challenges, Drivers and Future Directions. *Indiana Journal of Economics and Business Management*, *6*(2), 46–62.

Cheong, A., Yoon, K., Cho, S., & No, W. G. (2021). Classifying the contents of cybersecurity risk disclosure through textual analysis and factor analysis. *Journal of Information Systems*, *35*(2), 179–194.

Das, S. K., & Akter, P. (2026). Board Composition, Sustainability Reporting, and the Moderating Role of a Contextual Issue: Evidence From an Emerging Country. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, *33*(2), 1832–1855. https://doi.org/10.1002/csr.70258

Ejimadu, A. R., Egbunike, F. C., Yeye, O., Nwoye, U., & Umoru, B. (2026). Board risk management committee and performance of selected deposit money banks listed in Nigeria, Ghana and South Africa. *Journal of Global Accounting*, *12*(1), 146–174.

Gale, M., Bongiovanni, I., & Slapnicar, S. (2022). Governing cybersecurity from the boardroom: Challenges, drivers, and ways ahead. *Computers & Security*, *121*, 102840.

Hussein, I. M. A., & Hussein, S. A. (2024). The role of the Iraq Stock Exchange in creating government fiscal space: A forward-looking perspective. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, *30*(142), 395–410.

Jasim, B. A., & Chaibi, H. (2026). Market Risk Disclosure and Investor Behavior in the Iraq Stock Exchange. *Journal of Accounting Science*, *10*(1), 1–15.

Khan, M. B., Chen, S., Sarwar, U., Zafar, H., & Sattar, S. (2026). *The Psychology of Board Oversight: How Board Independence and Technical Expertise Shape the Quality of Cybersecurity Information*. https://www.researchsquare.com/article/rs-9423236/latest

Khudhair, A. H., & Fakhari, H. (2025). The Mediating Role of Financial Performance in the Impact of Corporate Governance on the Market Share in the Iraqi Listed Companies. *J. Ecohumanism*, *4*(1), 2905–2919.

Li, H., No, W. G., & Wang, T. (2018). SEC's cybersecurity disclosure guidance and disclosed cybersecurity risk factors. *International Journal of Accounting Information Systems*, *30*, 40–55.

Masoud, N., & Al-Utaibi, G. (2022). The determinants of cybersecurity risk disclosure in firms' financial reporting: Empirical evidence. *Research in Economics*, *76*(2), 131–140.

SMUDA-KOCOŃ, M., JANISZEWSKI, A., & KWIECIEŃ, A. (2025). ATTRIBUTES OF LISTED COMPANIES THAT AFFECT GENDER DIVERSITY ON CORPORATE BOARDS. *Scientific Papers of Silesian University of Technology. Organization & Management/Zeszyty Naukowe Politechniki Slaskiej. Seria Organizacji i Zarzadzanie*, (236).

https://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&profile=ehost&scope=site&authtype=crawler&jrnl=16413466&AN=190421250&h=IAlU5QKGH7Tt5cwNCazriUXVhY7qcStnUOd2LtFrBAaCYklm%2BhzA8SeXOBVWSpKJ0CevbkpRzV6r%2FtiJTLPLLQ%3D%3D&crl=c

الملحق (أ)

مؤشر الإفصاح عن الأمن السيبراني المعتمد في الدراسة

المحور الأول: الحوكمة والإشراف السيبراني (5 بنود)

1. الإفصاح عن مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الأمن السيبراني.
2. الإفصاح عن دور الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر السيبرانية.
3. الإفصاح عن وجود لجنة متخصصة بالأمن السيبراني أو إدارة المخاطر.
4. الإفصاح عن آليات الرقابة والمتابعة المتعلقة بالأمن السيبراني.
5. الإفصاح عن السياسات المعتمدة لإدارة المخاطر السيبرانية.

المحور الثاني: إدارة المخاطر السيبرانية (5 بنود)

6. الإفصاح عن تحديد المخاطر السيبرانية الرئيسة.
7. الإفصاح عن إجراءات تقييم المخاطر السيبرانية.
8. الإفصاح عن خطط الاستجابة للحوادث السيبرانية.
9. الإفصاح عن إجراءات استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.
10. الإفصاح عن مراجعة وتحديث سياسات إدارة المخاطر السيبرانية.

المحور الثالث: البنية التقنية والحماية الإلكترونية (5 بنود)

11. الإفصاح عن أنظمة حماية الشبكات والمعلومات.
12. الإفصاح عن استخدام تقنيات التشفير وحماية البيانات.
13. الإفصاح عن أنظمة الكشف عن الاختراقات والهجمات.
14. الإفصاح عن تحديثات الأنظمة والبرمجيات الأمنية.
15. الإفصاح عن إجراءات حماية البيانات الشخصية والحساسة.

المحور الرابع: الحوادث والاستثمارات السيبرانية (5 بنود)

16. الإفصاح عن وقوع حوادث أو اختراقات سيبرانية خلال السنة.

17. الإفصاح عن الآثار المالية للحوادث السيبرانية.
18. الإفصاح عن الإجراءات التصحيحية المتخذة بعد الحوادث.
19. الإفصاح عن حجم الاستثمارات المخصصة للأمن السيبراني.
20. الإفصاح عن خطط التطوير المستقبلية للبنية الأمنية.

المحور الخامس: الامتثال والتوعية والتدريب (5 بنود)
21. الإفصاح عن الالتزام بمعايير أو أطر الأمن السيبراني الدولية.
22. الإفصاح عن برامج التدريب والتوعية الأمنية للعاملين.
23. الإفصاح عن اختبارات التقييم والتدقيق الأمني الدوري.
24. الإفصاح عن التعاون مع جهات رقابية أو استشارية متخصصة.
25. الإفصاح عن مؤشرات الأداء أو التقارير المتعلقة بالأمن السيبراني.

طريقة القياس:
درجة الإفصاح = (عدد البنود المفصح عنها ÷ 25) × 100
حيث تمنح درجة (1) للبند المفصح عنه ودرجة (0) للبند غير المفصح عنه.